رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

16 صفحة
500 دينار

المدى

http://www.almadapaper.com Email: almada@almadapaper.com

العدد (1590) السنة السابعة - الثلاثاء (25) آب 2009

مشاورات مستمرة لتشكيل حكومة الإقليم الجديدة

بغداد / المدى

من المزمع أن يعقد رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني الاسبوع الجاري عدة اجتماعات مع جميع رؤساء الكتل و رؤساء الأحزاب الممثلة في برلمان كردستان، للتشاور معها حول ابداء وجهات نظرها بخصوص حكومة الاقليم المقبلة، اضافة الى تكليف مرشح لرئاسة الحكومة بالعمل لتشكيل الحقيبة الوزارية الجديدة في الاقليم.

صرح بذلك رئيس ديوان رئاسة اقليم كردستان فؤاد حسين بحسب ما اورده الموقع الرسمي لرئاسة الإقليم، واضاف حسين: ان رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني سيعقد الاسبوع الحالي سلسلة من الاجتماعات مع جميع رؤساء الكتل النيابية ورؤساء الأحزاب الممثلة في برلمان كردستان للتشاور معها حول كيفية تشكيل حكومة الاقليم الجديدة وتبادل وجهات النظر مع جميع الاطراف من أجل دراسة هذه المسألة.

واشار حسين الى ان الانتهاء من هذه المشاورات والوقوف على رؤية جميع الجهات حول التشكيلة الجديدة للحكومة سواء كانت ائتلافية واسعة او مصغرة، سيعقبها تكليف بارزاني مرشحا لرئاسة الحكومة بالعمل لتشكيل الحكومة الجديدة.

ضم مجلس إنقاذ الانبار لأول مرة

الاعلان عن تشكيل «الائتلاف الوطني» والدعوة ينأى مترقباً

بغداد / المدى

فيما اعلن الائتلاف الوطني العراقي عن تشكيله للمشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة بغياب حزب الدعوة، قال مصدر في الحزب امس الاثنين ان الحوارات ما زالت قائمة، والخلافات بين الطرفين «شكلية» وليست جوهرية.

وفيما يبدو من الاسماء المطروحة فيه، فإن هذا الائتلاف لم يختلف عن الائتلاف العراقي الموحد الذي دخل الانتخابات السابقة باستثناء غياب حزب الدعوة برئاسة نوري المالكي، الذي يرجح محللون انه يراقب الاوضاع والخارطة السياسية عن كثب لتحديد بوصلة تحالفاته، وضم التشكيل الجديد المجلس الاعلى الاسلامي والتيار الصدري ومنظمة بدر وكتلة التضامن المستقلة وتيار الاصلاح الوطني والمؤتمر الوطني العراقي ومجلس انقاذ الانبار ورئيس جماعة علماء العراق فرع الجنوب، وتجمع عراق المستقبل، وحزب الفضيلة الاسلامية بالاضافة الى حزب الدعوة تنظيم العراق جناح عبد الكريم العنزي وشخصيات سياسية اخرى.

ولم يكن حزب الدعوة الاسلامية الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي ضمن المشاركين بتشكيل الائتلاف بالاضافة الى حزب الدعوة تنظيم العراق جناح هاشم الموسوي و(المستقلون) برئاسة حسين الشهرستاني. لكن القيادي في المجلس الاعلى الاسلامي همام حمودي اعلن انه التقى الاحد رئيس الوزراء نوري المالكي باعتباره رئيسا لائتلاف دولة القانون والامين العام لحزب الدعوة ودعاه الى حضور اعلان تشكيل الائتلاف الجديد وكان جوابه بأنه سيبارك الاعلان الاولي للائتلاف.

وقال في مؤتمر صحفي عقب الاعلان عن تشكيله: ان الائتلاف ليس جبهة بين الاحزاب او تحالفا حزبيا، وانما مؤسسة تريد اقامة دولة العدل في العراق وان يكون الشعب الحاكم. واضاف حمودي: ان المالكي وعد بأن يستمر الحوار وان يكون هناك اجتماع اخر ويكون حاضرا معنا ويكون الجمع اوسع.

في غضون ذلك، ذكر حسن السنيد القيادي في حزب الدعوة الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي: ان المباحثات ما تزال قائمة بشأن انضمام الحزب الى الائتلاف الوطني العراقي.

واضاف السنيد في مؤتمر صحفي عقده امس الاثنين: ان الخلافات بشأن انضمام الدعوة الى الائتلاف «شكلية» وليست جوهرية، موضحا ان «الحديث عن خلافات بشأن تقاسم المناصب داخل الائتلاف او رئاسة الوزراء او الوزراء بين الائتلاف الجديد وحزب الدعوة الاسلامية غير صحيح، ولم يجر الحديث عن ولاية ثانية لرئيس الوزراء».

من جانب اخر توقع عدد من السياسيين عدم حصول اية متغيرات في الخارطة السياسية في الانتخابات المقبلة. وقال المتحدث باسم جبهة التوافق العراقية سليم عبدالله لـ(المدى): انه لايتوقع حصول تغيير في الاداء العام في المشهد السياسي العراقي بإعادة انتخاب نفس القوى التي كانت موجودة في السابق. واكد عبدالله انه لم يجد في اعلان الائتلاف امس اية تطورات لان اغلب الشخصيات الموجودة هي نفسها كانت موجودة ضمن الائتلاف وبالتالي فإن تصريحات قادة الائتلاف في السابق لم تكن دقيقة بشأن عقد تحالفات وطنية تضم جميع القوى الوطنية.

فيما توقع النائب عن التحالف الكردستاني ازاد عمر عدم تغيير الخارطة السياسية في الانتخابات البرلمانية المقبلة. وقال: ان من يتحدث عن تغيير كبير في الخارطة السياسية للدورة البرلمانية المقبلة فهو مخطئ وان التغيير لن يحدث باستثناء اختفاء بعض الكتل الصغيرة الموجودة في البرلمان الحالي.

تفاصيل ص٣

الحكيم إلى المستشفى إثر مضاعفات في حالته الصحية

طهران / الوكالات

نقل رئيس المجلس الاعلى الاسلامي العراقي السيد عبد العزيز الحكيم مجددا الى المستشفى في طهران اثر مضاعفات في مرض السرطان الذي يعانيه، حسبما ذكر نجله محسن الحكيم امس الاثنين لوكالة (فرانس برس). وقال المصدر ذاته انه «بسبب مضاعفات طبية ادخل السيد عبد العزيز الحكيم المستشفى وهو حاليا تحت الرقابة الطبية الكاملة» موضحاً: ان والده يخضع للعلاج منذ السبت. وتابع ان «فريقه الطبي اكد لنا ان وضعه تحت السيطرة ونأمل ان تساعد صلوات من يريدون له الخير في ان يشعر بالتحسن». واوضح محسن الحكيم: ان والده موجود في طهران منذ اربعة اشهر للعلاج من سرطان الرئة.

وزار السيد عبد العزيز ايران مرارا لتلقي العلاج كما سافر الى الولايات المتحدة لفحصه من قبل اطباء اختصاصيين.

أزمة وقود جديدة.. والنفط تحمل الداخلية مسؤولية منع الصهاريج من الوصول إلى المحطات

بغداد / نصير العوام

فيما شهدت بغداد امس الاثنين ازمة وقود خانقة تشكلت بسببها طوابير طويلة من السيارات امام محطات التعبئة، شكا عدد من اصحاب محطات الوقود الاهلية في بغداد من قلة التجهيز بمادة البانزين.

من جهتها، عزت وزارة النفط سبب تقاطر طوابير المركبات على محطات تعبئة الوقود الى اجتهاد بعض نقاط التفتيش بمنع دخول صهاريج الوقود لتزويد المحطات بالمشتقات النفطية نتيجة تفجيرات يوم الاربعاء الماضي. وقال الناطق الرسمي لوزارة النفط عاصم جهاد في تصريح لـ(المدى) امس: ان المشتقات النفطية متوفرة بكميات كبيرة، لكن الشحة في التزويد ناجمة عن منع نقاط التفتيش لصهاريج الوزارة من الدخول في الشوارع العامة للسيطرة على الامن والاستقرار في المناطق والحيلولة دون حدوث خرق مماثل، وناشد جهاد الجهات المسؤولة اتخاذ اجراءات احترازية تعتمد على التقنية لكشف المتفجرات، بما يسمح لصهاريج الوقود المرور بانسيابية لتزويد المحطات بالمشتقات النفطية.

وعلى الصعيد ذاته، حمل النائب جابر خليفة جابر مقرر لجنة النفط والغاز وزارة النفط مسؤولية النقص في الوقود الواصل للمحطات الاهلية الى تهريب المنتجات النفطية الى دول الجوار. واضاف جابر في تصريح لـ(المدى) امس: ان السبب الرئيس لهذه الازمة هو تهريب كميات كبيرة من النفط المستورد والمحلي بسبب عدم وجود عدادات تضبط كميات المستورد والمنتج. وتساءل جابر: لا نعرف لماذا تتأخر الوزارة كل هذا الوقت في نصب هذه العدادات بين المصافي والحقول النفطية؟ واشار جابر الى ان المواطن هو المتضرر الوحيد من هذه الازمات لانها ستؤدي الى ازمات في الوقود ما يؤدي ايضا الى ازمة في الكهرباء لأنها مرتبطة بها بشكل مباشر.

فيما عبر عدد من اصحاب المحطات عن استيائهم في احاديث لـ(المدى) امس بسبب قلة تجهيزهم بمادة البانزين. وقال مثنى سالم صاحب احدى محطات الوقود: لم نتسلم حصتنا من الوقود خلال اليومين الماضيين. ولفت الى معلومة تناءت الى مسامعهم قبل عشرة يام ومفادها «وجود شحة في مخازن التجهيز»، الامر الذي نفته وزارة النفط فيما بعد، واشار سالم الى ضرورة اتخاذ اجراءات سريعة من قبل وزارة النفط لأن بوادر ازمة كبيرة في مادة البنزين تلوح في الافق.

اما حميد الدليمي وهو ايضا صاحب محطة لتعبئة الوقود قال: ان سبب الازمة هو قلة المنتوج الواصل الى محطات الوقود من المصافي، كنا نتوقع وصول كميات من مادة البنزين غدا، من شأنها حصر هذه الازمة، مشيرا الى ان في حالة عدم وصول مادة البانزين خلال اليومين المقبلين للمحطات فستشهد بغداد ازمة خانقة.

اما سائق تاكسي حامد المالكي خرج من احد الطوابير ليقول لنا: احمل وزارة النفط بشكل مباشرة مسؤولية شحة البنزين في المحطات، مؤكدا ان على الوزار اتخاذ تدابير وخطط من شأنها تلافي الاستهلاك المضاعف للوقود في اوقات ذروة الصيف ونحن حاليا في شهر رمضان الذي يحتاج فيه المواطنون الى كمية اضافية من الوقود لتعويض النقص الكبير في التيار الكهربائي.

٣٠ جريحاً من ضحايا جريمة الأربعاء يصلون تركيا

بغداد /المدى

ذكر بيان صادر عن المديرية العامة لإدارة الطوارئ التركية التابعة لرئاسة الوزراء: أنهم تقدموا بطلب من خلال السفارة التركية في العراق لوزارة الخارجية العراقية لمعالجة ٣٠ من المصابين جراء الانفجار الذي وقع في بغداد وأدى إلى استشهاد ١٠٠ شخص وإصابة نحو ١٠٠٠ آخرين بجروح.

واضاف البيان بحسب (pukmedia) انه تم اتخاذ قرار بإرسال طائرة عسكرية تركية إلى بغداد مع طاقم صحي يتألف من ١٠ أشخاص لنقل ٣٠ مصابا مع مرافقيهم إلى أنقرة.

وكان من المقرر ان تصل امس الاثنين إلى العراق طائرة عسكرية تركية لنقل ٣٠ من المصابين جراء الانفجار الذي وقع في بغداد الاربعاء الماضي.

مصادرحكومية تنفي سقوط قتلى من الحوثيين

صنعاء / الوكالات

تحدثت وكالات أنباء ووسائل إعلام عربية عن مقتل ١٠٠ من المتمردين الحوثيين، بينهم اثنان من كبار قادتهم، أعلن مصدر حكومي يمني امس الاثنين عدم صحة هذه الأنباء، مشيراً إلى أن عمليات التطهير في منطقة حرف سفيان لم تكشف عن أية جثث، فيما يحتجز الحوثيون ٣٠٠٠ نازح في مخيم العند.

ونفى المصدر الحكومي سقوط قتلى خلال مواجهات صعدة، بخلاف ما تردد الأحد عن سقوط ١٠٠ قتيل، في حين أفاد مصدر محلي في صعدة بسقوط قائدين من الحوثيين، غير أنه لم يتم التأكد بعد من صحة هذا الخبر.

ووفقا لمسؤول حكومي، فضل عدم ذكر اسمه، ستنطلق بعثة وزارية برئاسة وزير الصحة إلى صعدة اليوم الثلاثاء لتفقد أحوال المواطنين، وتقديم العون إلى النازحين، فيما قال مصدر حكومي في مدينة تعز: إن قافلة شعبية محملة بمساعدات انطلقت الاثنين إلى صعدة لتقديم العون.

وأشار المصدر الحكومي إلى أن حدة العنف بدأت تنخفض تدريجياً، مشيراً إلى أن ذلك ربما مراعاة لشهر رمضان.

وجاء في تصريح لمصدر مسؤول، نشرته وكالة الأنباء اليمنية «سبأ»، أن الأولوية التي تعطيها السلطة المحلية في محافظة صعدة والقوات المسلحة والأمن تتركز حالياً على تأمين الطرقات من عناصر التمرد.

واضاف المصدر إن «جهود السلطة المحلية والقوات المسلحة والأمن تتركز حالياً على تأمين الطرقات وإخلائها من العناصر الإرهابية التي تقوم بقطع الطرق ووضع الكمائن لإعاقة وصول أية إمدادات إلى المديريات والقرى في محافظة صعدة ومخيمات النازحين نتيجة الفتنة وأعمال التخريب التي ارتكبتها العناصر الحوثية بحق المواطنين في بعض مناطق صعدة من قتل وخطف وتدمير لمنازلهم ومزارعهم وممتلكاتهم الخاصة وتشريدهم من مناطقهم.»

تفاصيل ص٦

القبض على مجموعة مسلحة في باكستان تحضر لضرب أهداف مهمة

كراتشي / الوكالات

ذكر المسؤول في شرطة كراتشي سعود ميرزا لوكالة فرانس برس «لقد اوقفنا سبعة اشخاص الاحد وصادرنا ثلاث سترات ناسفة وعددا من الصواعق» خلال عملية دهم في كراتشي العاصمة الاقتصادية لباكستان. وقد جرت العملية في حي في احدى ضواحي المدينة. وفي السياق نفسه اعلنت الشرطة الباكستانية امس الاثنين عن توقيف ١٣ رجلا في عمليات دهم نفذتها الاحد والاثنين في جنوب البلاد ووسطها، يشتبه في انهم كانوا يحضرون لهجمات انتحارية، ضد اهداف «مهمة». وتشهد باكستان موجة لا سابق لها من التفجيرات، ومعظمها تفجيرات انتحارية، اوقعت اكثر من ٢٠٠٠ قتيل في سنتين، ونفذت معظمها حركة طالبان باكستان التي يقاتلها الجيش في المنطقة الحدودية مع افغانستان شمال غربي البلاد.

تفاصيل ص٧

المرتجى والمؤجل... حتى (قيام) الانتخابات!

افتتاحية المدى

فخري كريم

في الدول "شبه الديموقراطية" تهتز أركان السلطة ، مع إجراء أوحدث قد يعرض مصالحها الى ضرر بالغ او يجرها الى موقف على الضد من اتجاه الرأي العام فيها.

لكن الحكومات "شبه الديموقراطية"، وحتى "ضعيفة الايمان" بالديموقراطية تضطر وتجبرعلى التنحي وتقديم الاعتذار لشعبها وناخبيها اذا ماعجزت عن تبرير الثقة بأهليتها سواء على صعيد السيادة او الأمن او الاقتصاد وحتى التقصيرفي حماية البيئة!

ولا معنى لتداول السلطة اذا لم يجر التحرك في هذا الاتجاه، خصوصا في مراحل الازمات والتراجعات والاخفاقات الخطيرة، ويعبر الحكام فيها عن شعورهم بالمسؤولية واستعدادهم لتحمل النتائج بالتنحي على الاقل دون التعرض لمساءلة اقسى.

ثلاث حكومات تداولت حكم "العراق الجديد"، وهو في طور التكوين ديموقراطياً حتى الان ، بل ان الدولة نفسها هي في حالة اعادة بناء ،ولو على خرائب وفضلات الدولة الاستبدادية ونظامها المنهار.. ثلاثة رؤساء حكومات خرج الاول منهم بعد اول انتخابات "شبه ديموقراطية" ،على مضض، اذ صرح مع اول مؤشر لتعذر تكليفه برئاسة الحكومة، بأن حياته ستكون في خطر اذا بقي في البلاد خارج "المسؤولية" وهو لم يتوقف، وهذا لايتعارض مع المشروعية الديموقراطية ، اذا لم يخرج عن المألوف في الانظمة الديموقراطية ، عن اي مسعى يساعده على التسلل ثانية الى رئاسة الحكومة.

ولا يبدو انه يقبل بغيرها مطلقا، ويرى من وجهة نظره استحالة معالجة الازمات وانعدام الامن والاستقرار، وترميم العملية السياسية وانجاز المصالحة الوطنية الا بعودته ظافرا رئيسا للحكومة!

اما الرئيس الثاني للوزراء فقد تنحى ، ولكن "بشق الانفس" واختار تشكيل كتلة سياسية جديدة خارج حزبه، لخوض الصراع في مستوياته المختلفة انتظارا لفرصة جديدة. ومأثرته تنعكس في استعداده للعمل السياسي وفقا للممكن، ولايعاب على سلوكه هذا ديموقراطياً.

اما الرئيس الثالث الحالي للحكومة فليس في الافق مايشير الى استعداده لتقديم نموذج آخر لقادة "العراق الجديد"، بل انه يمضي ساعيا دون كلل ودون اخفاء مسعاه، للبقاء الى اي امد ممكن في موقعه، وهذا حق مشروع له، على ان ينأى بنفسه عن توظيف الدولة وامكاناتها ونفوذ موقعه ، وهي كثيرة ومتعددة في المال والادوات والاعلام وغيرها لتحقيق طموحه المشروع هذا ،اذا ماجاء في السياق الاعتيادي.

والملفت ان هذا التقليد الذي كرسه رؤساء الوزراء المتعاقبون على الحكم، كان قد بدأ به اول رئيس جمهورية اختير للبلاد بعد مجلس الحكم، بعد انتهاء فترته الرئاسية المحددة طاب المنصب والمكان للرجل فبقي متشبثاً ومصراً على البقاء في المنصب والمكان اللذين لم يغادرهما الا بعد جهد جهيد ادى به الى ان يختار العزلة وينهي حياة سياسية لم تدم طويلاً.

وسوى هذا وذاك كان رئيس البرلمان حامي حمى الديموقراطية ومصالح الشعب لم يرضخ الى القرار الجماعي المتخذ باعفائه من مجلس البرلمان الا بعد نضال طويل من اجل ضمان حقوق المنصب والاحتفاظ بها في التقاعد. حيث بقي مصرا على الكرسي تاركا البرلمان في أزمة رئاسة استمرت اشهراً طويلة. والظاهر ان لوثة الرئاسة والحكم مرشحة للانتشار في جميع مواقع ومسامات الدولة.

ان جريمة الاربعاء المروعة التي ارتكبتها شراذم القاعدة وفلول البعثيين الصداميين، ماهي الا حلقة في السلسلة الهشة للوضع السياسي والامني. اذ لم يعد يختلف اي فريق في العملية السياسية على ان التراجع، هو السمة الغالبة في الوضع السياسي الراهن، وان العقد الرئيسة فيها لاتزال قيد التداول لا الحل، وان وجهة تطور الاحداث لاتستقيم دون اعادة تقييم الاوضاع بكل جوانبها وميادينها ، ومن دون اعادة اصطفاف في القوى يتلازم ويتناول:

١- اعادة صياغة مفاهيم الحكم، وطبيعة العملية السياسية وقواها ومتطلبات تعزيزها.

٢- المصالحة الوطنية ومضمونها ومفرداتها والقيم والأسس التي تبنى عليها وتنجز من خلالها.

٣- تجليات المشروع الوطني على الضد من المشاريع والتجليات الطائفية.

الى جانب طائفة من المفاهيم والتوجهات والاستحقاقات التي يتقاذفها القادة في وسائل الاعلام وفي اللقاءات السرية خارج البلاد.

لكن ما يستنزف اهتمام القادة والاطراف والكتل المتنافسة، لايتركز في التوقف عند هذه القضايا والاستحقاقات الكبرى والتي يستحيل تعافي الوضع السياسي وتحقيق الامن والاستقرار دونها، بل في التسابق تمهيدا للانتخابات القادمة.

فكل اركان الدولة مشغولون ومعنيون حتى ذلك الوقت بمن سيظفر بولاية جديدة تمكنه من تشديد قبضته على سلطة البلاد ومصائرها ووجهة تطورها. والمؤسف ان ردود الافعال على جريمة الاربعاء وتداعياتها والتصدي لمعالجتها لم تخرج عن هذا السياق.

فالتصريحات والبيانات الحكومية والنيابية والحزبية اهتمت بالتأكيد على ان الجريمة استهدفت تخريب العملية السياسية والتأثيرعلى وجهة الانتخابات القادمة ونتائجها.

وزادت الحكومة..الى ان قرارات ستصدر لمعالجة "الاختراقات" في الاجهزة الامنية. ولم يتردد رئيس الوزراء عن التحذيرمن "تسييس الجريمة". وهي زلة لسان غير مقصودة، فالارهاب بكل أشكاله ليس سوى ممارسة للسياسة بأدوات القتل والجريمة والابادة ايا كان طابعها. ان جريمة الاربعاء المروعة وما سبقها ورافقها وتزامن معها من ترويعات في مدن اخرى، لم ينعكس في وعي القيادات الحزبية والحكومية واطراف العملية السياسية، خارج دائرة الاهتمام المباشر بالانتخابات القادمة، وهوس التحضير لها بما في ذلك تشكيل الائتلافات والقوائم الانتخابية، وما ينبغي عليه ان يترافق مع ذلك.

لقد كان من المتوقع ان يدعى الى اجتماع طارئ عاجل، تشارك فيه الكتل السياسية، والقيادات الحكومية، وقادة المنظمات والاحزاب غير المشاركة في الحكومة، للتداول فيما انحدرت اليه البلاد من تدهور امني وسياسي، واتخاذ الإجراء ات والتدابير المنسجمة مع التحديات والمخاطر الكبرى التي تتعرض لها، والتي تستهدف الدولة الناشئة ،والنظام الديموقراطي الهش، والقوات المسلحة والاجهزة الامنية. وان يخرج الاجتماع بقرارات وتدابير ملزمة للحكومة وكل مفاصلها ويتم من خلالها، ترشيد ادارة الدولة واعادة النظر في اساليب العمل القيادية فيها بدءا من مجلس الوزراء وقيادة القوات المسلحة، التي لم تخضع حتى هذه اللحظة الى ارادة مجلس النواب بكتلها السياسية المختلفة وتطبق ورقة الاصلاح السياسي التي اقرت قبل شهور.

وكان المتوقع ايضا التوقف بمسؤولية امام النهج السياسي لبعض قادة الكتل والمسؤولين في الدولة، واعضاء في مجلس النواب الذين يواصلون في تصريحاتهم ومواقفهم تزكية النظام السابق واضفاء "طابع وطني مخادع"على جرائمه.

ولايستحي البعض منهم او يخجل من ملايين الضحايا وهو يطالب باعادة الاعتبار لرموزه واطلاق سراح من هو منهم قيد العدالة، بل ويوحي بأن المصالحة الوطنية لاتعني في المحصلة النهائية سوى اعادة الدولة السابقة باجهزتها العسكرية والامنية، ودون ذلك "كما يفهم" من تصريحات البعض منهم.. استمرار التفخيخ والتفجير والجرائم المروعة بحق العراقيين !

ولكن.. بين المتوقع.. والمرتجى، وواقع الحال المثير للاسى والحزن ، نوايا تحت الخطى.. حتى قيام الانتخابات!